آراء النحويين
في
رافع الفعل المضارع

بقلم الدكتور
محمد أبو المكارم قنديل
وكيل الكلية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يقوم هذا البحث على الاعتراف بنظرية العامل ، فالتغيير الذى يطرأ على أواخر الكلمات يرجع إلى اختلاف العوامل الداخلة عليها ، والنصب والخفض والجزم لايكون إلا بعامل لفظى، والرفع يكون بعامل لفظى ، أو عامل معنوى ، فإذا قلنا : (أكرم زيد عمراً) فعامل الرفع فى (زيد) والنصب فى (عمرو) هو الفعل (ضرب) وهذا عامل لفظى ، وإذا قلنا : (زيد عالم) فإن قلنا : إن عامل الرفع فى المبتدأ والخبر هو الابتداء كان العامل معنويا ، وإن قلنا : إن الذى رفع زيدا هو الابتداء ، والذى رفع عالما هو المبتدأ ، كان العامل فى المبتدأ معنويا ، والعامل فى الخبر لفظيا ، وإن قلنا : إن العامل فى الخبر هو الابتداء والمبتدأ كان للخبر عاملان : الأول معنوى والآخر لفظى . وإن قلنا : إنهما ترافعا . كان العامل فى كل منهما لفظيا .

وابن مضاء ينكر نظرية العامل إستجابة للاتجاه الظاهرى الذى يؤمن به ويعتنقه ، ويرى أن الكلام على العامل يجب أن يحذف من النحو ؛ لأنه إجماع من النحويين على خطأ . ونقول بأن العامل هو الذى أحدث الإعراب هو قول بين الفساد (١) .

ومذهب ابن مضاء ومن شايعه فى إنكار (نظرية العامل) إندفاع بجانبه الصواب ، ويبعد عن الحكمة والمنطق ؛ لأن هذه النظرية ستظل باقية مابقى النحو العربى ؛ لأنها ليست من قبيل الارتجال ، وإنما هى نظرية تمثل فيها طريقة النظم فى الجملة العربية ، ويمضى على هداها الباحثون فى اللغة لاستكناه أسرارها ، والوقوف على فلسفتها التى بلغت الغاية فى الدقة والإحكام .

ولما لنظرية العامل من شأن فى بناء قواعد اللغة وجدنا أن هذه النظرية

---

(١) انظر « الرد على النحاة » لابن مضاء تحقيق الدكتور شوقى ضيف ص٢٦

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كانت المنطلق الذى بنى عليه سيبويه كتابه ، وترسم خطاه من جاء بعده من العلماء والباحثين .

وإذا كنا من المؤمنين بنظرية العامل فلسنا من المبالغين أو المقالين فى هذا المجال وإنما نرى أن يكون ذلك بقدر بحيث لا يؤدى التمادى فيه إلى إفساد اللغة وجرها إلى متاهات الفلسفة العقيمة التى تنتهى بها إلى التعمية والتعقيد .

وإذا كان القول بنظرية العامل هو القول الحق الذى رضى به واطمأن إليه كبار النحويين ، والجمهرة من العاملين فى هذا الميدان ساغ لنا أن نمضى فى هذا البحث ونحن على بينة من الأمر غير عابئين بمن يرفض ذلك ، أو ينكر هذا الاتجاه .

والعامل إما أن يكون معنويا . وإما أن يكون لفظيا ، والعامل اللفظى فعل أو اسم أو حرف .

والعمل أصل فى الأفعال فرع فى الأسماء والحروف ، ولذلك ماجاء من الأفعال عاملا لايسأل عن الموجب لعمله . أما ما جاء عاملا من الأسماء والحروف فنسأل عن الموجب لهذا العمل ، فاسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل المضارع ؛ لأنه جار عليه فى حركاته وسكناته ، ففيهما مضارعة فى اللفظ ، ومشاركة فى المعنى ، كما أن الفعل المضارع استحق الإعراب لمضارعته لاسم الفاعل ، فكما أعربوا الفعل أعملوا اسم الفاعل .

وعامل الرفع فى الفعل المضارع معنوى على الصحيح ، بل ادعى بدر الدين ابن مالك أنه لاخلاف فيه ، وليس كذلك بل الخلاف فيه موجود .

فالكسائى يرى أن رافع المضارع عامل لفظى ، وهو حروف المضارعة .

وعلى القول بأن رافع المضارع معنوى اختلف فى ذلك على أقوال :

فقيل : هو مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وهو ماذهب إليه الفراء .

وقيل : هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقا ، وعليه جماعة من البصريين منهم الأخفش .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقيل : المضارع مرفوع بالإهمال ، وهو رأى الأعلم ، قال أبو حيان : وهو قريب من الرأى الأول .

وعندى أن القول بأن عامل الرفع فى المضارع الإهمال مرفوض ، لأنه قول يحتاج إلى دليل ، ونأباه المنطق ، وقد أرجع إليه الأعلم رفع « إبراهيم » فى قول الله تعالى : «قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم »(١) فإبراهيم عنده ارتفع بالإهمال لأنه لم يتقدمه عامل .

وقيل : إنما رفع المضارع لوقوعه موقع لاسم كقولك : « زيد يقوم » فيقوم وقع فى موقع « قائم » وهذا ما أوجب له الرفع ، وهو رأى جمهور البصريين .

وقال ثعلب : الرافع للمضارع نفس المضارعة .

وقيل : ارتفع بالسبب الذى أوجب له الإعراب ، لأن الرفع نوع من الإعراب .

ولا خلاف بين هذا الرأى وما ذهب إليه ثعلب ، لأن الذى أوجب الإعراب للفعل المضارع مضارعته لاسم الفاعل .

فهذه سبعة مذاهب فى رافع الفعل المضارع ، الأول منها لفظى ، وهو القول بأن الرافع له أحرف المضارعة ، والباقى من العوامل معنوى ، والمعنوى منه العدمى وهو ثلاثة : التجرد ، والتعرى ، والإهمال .

ومنه الوجودى وهما وقوعه موقع الاسم ، والمضارعة(٢) .

ونريد بالعامل ما كان دليلا وأمارة على الشىء ، والأمارة قد تكون بعدم الشىء ، كما تكون موجودة ، ولا يراد بالعامل عند النحويين ما كان له تأثير

---

(١) سورة الأنبياء الآية ٦٠ .

(٢) انظر الأشباه والنظائر ج ١ ص ٢٣٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مسى كإحراق النار ، لأن العامل المؤثر فى الحقيقة هو المتكلم فهو الذى يرفع الكلمة أو ينصبها أو يجرها أو يجزمها مهتديا ومسترشدا بهذه الدلالات والأمارات .

وسيبويه يرى أن الأفعال المضارعة للأسماء تكون مرتفعة إذا كانت فى موضع اسم مبتدأ ، نحو : « يقول زيد ذاك » ، أو فى موضع اسم بنى على مبتدأ ، نحو : « زيد يقول ذاك » .

أو فى موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ، ولا مبنى على مبتدأ ، نحو قولك : « هذا رجل يقول ذاك » .

أو فى موضع اسم منصوب ، نحو : (هذا زيد يقول ذاك) و (حسبته ينطلق) .

أو فى موضع اسم مجرور نحو : (مررت برجل يقول ذاك) و (هذا يوم آتيك) .

فهذه الأفعال جميعا مرتفعة ، ووقوعها فى هذه المواضع ألزمها الرفع ، وكينونتها فى مواضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ .

ومما يرتفع فيه الفعل المضارع قولهم : (هلا يقول زيد ذاك) ، فيقول فى موضع ابتداء ، و (هلا) لا تعمل فى اسم ولا فعل ، فكأنك قلت : (يقول زيد ذاك) إلا أن من الحروف مالا يدخل إلا على الأفعال التى فى موضع الأسماء المبتدأة ، وتكون الأفعال أولى من الأسماء ، حتى لا يكون بعد هذه الحروف مذكور يليها إلا الأفعال .

ومن وقوع الفعل موقع الاسم قولك : (ائتنى بعد ماتفرغ) فما وتفرغ بمنزلة (الفراغ) و (تفرغ) صلة ، وهى مبتدأة .

ومثل ذلك إذا قلت : (بعد الذى تفرغ) فالفعل (تفرغ) فى موضع مبتدأ ، لأن (الذى) لا يعمل فى شىء ، والأسماء بعده مبتدأة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويرد سيبويه على من زعم أن المضارع يرتفع بالابتداء قائلا : إذا كان المضارع يرتفع بالابتداء ، فإنه ينبغى أن ينصبه إذا كان فى موضع ينصب فيه الاسم ، وأن يجره إذا كان فى موضع ينجر فيه الاسم، ويعود فيقرر أن ارتفاع الأفعال المضارع بكينونتها فى موضع الاسم .

ويستطرد سيبويه مبينا المواضع التى يرتفع فيها المضارع لحلوله محل الاسم فيمثل بقوله (كدت أفعل ذاك) فالفعل (كاد) لا ينصب الأفعال ولا يجزمها و (أفعل) بعد (كاد) هى بمنزلتها فى (كنت أفعل) إلا أن الأسماء لا تستعمل فى (كاد) وما ماثلها ، ولما كان قولك : (كنت أفعل) يجوز فى موضعه : (كنت فاعلا) ضار قولك . (كدت أفعل) شبيها بقولك : (كدت فاعلا ، ثم وضعت (أفعل) فى موضع (فاعل) ونظير ذلك فى العربية كثير، ألا ترى أنك تقول:(لو أن زيدا جاء لكان كذا وكذا) فمعناه : (لو مجىء زيد) ولا يقال : (لو مجىء زيد) .

وتقول فى التعجب : (ما أحسن زيدا) ولا يكون الاسم فى موضع الفعل فتقول : (ماحسن زيدا) .

ويعلل سيبويه منع مجىء الأسماء فى خبر (كاد) و (عسى) وما ماثلهما من الأفعال بأن معنى هذه الأفعال يعنى ماتدخله (أن) نحو قولهم : (خليق أن يقول ذاك) و (قارب أن لا يفعل) فلما كان المعنى فى هذه الأفعال ذلك تركوا الأسماء ، لئلا ينقضوا هذا المعنى ، وأجروا اللفظ كما أجروه فى (كنت) لأنه فعل مثله(١) .

وسيبويه إن كان له الحق فى تأييد ماذهب إليه ، والدفاع عنه فإن لنا الحق فى مناقشته فيما قال .

فهو يقول : فجند قولهم : (هلا يقول زيد ذاك) إن يقول (فى مواضع

---

(١) راجع سيبويه جـ٣ ص ٩ - ١٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ابتداء و (هلا) لا تعمل فى اسم ولا فعل، فكأنك قلت : (يقول زيد ذاك) ونحن نسلم أن (هلا) لا عمل لهـــا فى اسم ولا فعل ، ولكن الكلام معها يختلف من الكلام بدونها ، فالكلام معها طلبى مسوق لغرض التحضيض ، ولا يحتمل صدقا ولا كذبا ، وليس الأمر كذلك عند فقدها ، لأن الكلام حينئذ خبر ، كما أن الاسم لا يقع بعدها ، فما الذى رفع المضارع بعدها وهو لم يقع موقع الاسم ؟

كما أن قوله : ولما كان قولك : (كنت أفعل) يجوز فى موضعه (كنت فاعلا) صار قولك . (كدت أفعل) شبيها بقولك : (كدت فاعلا) ثم وضعت (أفعل) فى موضع (فاعل) هذا القول معترض لأن وضع (فاعل) موضع (أفعل) بعد (كان) وارد ومستعمل فى كلام العرب ، ولا شىء فيه، أما مجىء (فاعل) بعد (كاد) فليس من الاستعمال العربى ، وما جاء منه مردود أو مؤول ، ليس على حقيقته ، ويظل السؤال قائما ، لماذا رفع المضارع بعد (كاد) فى قولك (كدت أفعل) ؟

علما بأن سيبويه علل منع مجىء الأسماء فى خبر (كاد) و (عسى) بأن معنى هذه الأفعال معنى ماتدخله (أن) ولذلك تركوا الأسماء لئلا ينتقضوا هذا المعنى ، وعلى ماقرره سيبويه ، تسأل : إذا كان الاسم لا يقع خبرا عن هذه الأفعال فلماذا رفع المضارع بعدها مع أنه لم يقع موقع الاسم ؟

* * *

ويقول أبو على الفارسى فى إعراب الأفعال المضارعة :

« فضارعتها للاسم أوجبت لهـــا جملة إعرابها ، فأما الرفع فيها خاصة فاوقوعها موقع الاسم ، كقولنا : مررت برجل يكتب فارتفع الفعل (يكتب) لوقوعه موقع (كاتب) فالمعنى الذى رفعت به غير المعنى الذى أعربت به » .

ويشرح الإمام عبد القاهر الجرجانى ذلك فيقول :

اعلم أن هذه الأفعال لما ضارعت الأسماء استحقت الإعراب الذى حقيقته

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اختلاف الآخر باختلاف العوامل ، كما هو الحال فى الأسماء . وكل واحد من الرفع والنصب والجزم له عامل ، كما أن كل واحد من الرفع والنصب والجر له عامل فى الأسماء .

وعامل الرفع فى الفعل معنوى ، وهو وقوعه موقع الاسم ، وذلك أننا لو قلنا : زيد يكتب . كان الموضع صالحا للاسم نحو : (زيد كاتب) فالذى عمل الرفع فى الفعل المضارع هو هذا المعنى ، وهو وقوعه موقع الاسم ، وليس عامل الرفع فى المضارع لفظيا . كما فى (إن) و (ضرب) فى قولك : (إن زيدا منطلق) و (ضرب زيد) ، لأن وقوع المضارع موقع الاسم معنى يعبر عنه ، وليس للسان فيه نصيب .

وينبغى أن يكون معلوما أن المقصود بأن (يكتب) ارتفع لوقوعه موقع (كاتب) أن وقوعه موقعا يصلح للاسم هو الذى رفعه ، لا أن كونه بمعنى (كاتب) أوجب رفعه ، فارتفاعه لوقوعه موقع جنس الاسم ، ألا ترى أنك إذا قلت : (يقوم الزيدان) أمكنك أن تأتى بالاسم فتقول : (الزيدان قائمان) ، وإذا لم يكن الفعل مرفوعا لم تقدر على الإتيان بالاسم ألا ترى أنك لو قلت : (لن يخرج زيد) لن يمكنك أن توقع الاسم بعد (لن) فتقول : (لن زيد خارج) كما يمكنك ذلك بعد (هـــل) مثلا ، فإنك تقول : (هل يخرج زيد) ، ولك أن تقول : (هل زيد أخوك) .

ولو كان موجب الرفع فى الفعل (يكتب) هو موافقته لـ (كاتب) فى المعنى دون وقوعه موقع الاسم على الإطلاق لوجب أن لا يجوز أن تقول : (يقوم الزيدان) لأننا لا تقدر أن نقول : (قائم الزيدان)(١) .

والرضى فى شرح الكافية يسير على مذهب البصريين فى رفع المضارع ،

---

(١) انظر كتاب « المقتصد فى شرح الإيضاح » للامام عبد القاهر الجرجانى المجلد الأول ص ١٢٠ ، ١٢١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويرى أن ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم فى كل الحالات رفعا ونصبا وجرا نحو : (زيد يفهم) ونحو : (جاء زيد يفكر) ونحو : (مررت برجل يفهم).

وإذا كان الفعل يقع فى موقع الاسم صار مماثلا له ، واستحق أن يأخذ أسبق إعراب الاسم ، وأقواه ، وهو الرفع .

وإذا قيل : إن الفعل يرتفع فى مواضع لا يكون فيها الاسم كما فى صلة الموصول ، وبعد السين وسوف ، وفى خبر (كاد) فيمكن أن يجاب عن ذلك فى صلة الموصول نحو : جاء الذى يضرب . فيقال : (جاء الذى ضارب هو) على أن (ضارب) خبر مقدم ، و (هو) مبتدأ مؤخر .

وفى هذا من التكلف والصنعة مالا يقبل ، كما أن ذلك التركيب بعيد عن الاستعمال العربى الذى يعتمد على السلاسة ، والبعد عن التعقيد .

ويجيب عن وقوع الفعل بعد (السين) و (سوف) من نحو : (سيقوم) و (سوف يقوم) بأن الفعل وقع موقع (قائم) وبأن السين صار كجزء من أجزاء الكلمة .

ويقول بأن الأصل فى أخبار أفعال المقاربة أن يكون اسما ، مستدلا بقول تأبط شرا :

* فأبت إلى فهم وما كدت آئبا *(١)

والجامى فى شرح الكافية يرى أن ارتفاع المضارع لتجرده من الناصب والجازم ، والعامل فيه هو التجرد ، وهذا مذهب الكوفيين .

أو يكون العامل فيه هو وقوعه موقع الاسم ، وإنما ارتفع بوقوعه موقع الاسم ، لأنه حينئذ يكون كالاسم فأعطى أسبق إعراب الاسم وأقواه وهو الرفع ، وهذا مذهب البصريين .

---

(١) راجع شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٣١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويجيب عن نحو (الذى يضرب) و (يقوم الزيدان) بأن الفعل وقع موقع الاسم ، لأنك تقول : (الذى ضارب هو) وكذا (قائمان الزيدان) ويكفى وقوعه موقع الاسم ، وإن كان الإعراب يختلف مع تقديره اسما(١) .

ويجيب من قولهم : (عسى زيد أن يخرج) بأن التقدير : عسى زيد الخروج ، بتقدير مضاف ، إما أن يكون مع الاسم ، وإما أن يكون مع الخبر ، فمثال التقدير مع الاسم : عسى حال زيد الخروج ، ومثال التقدير مع الخبر : (عسى زيد ذا الخروج) لوجوب صدق الخبر على الاسم ، و (عسى) على هذا ناقصة وقيل : المضارع مع (أن) مشبه بالمفعول وليس بخبر ، لأنه لا يصدق على الاسم ، وفى تقدير المضاف تكلف وذلك لأن المعنى الأصلى : (قارب زيد أن يخرج) ، أى : الخروج ، ثم فعل إلى إنشاء الطمع(٢) .

* * *

وابن عصفور يسلك مسلك البصريين فى أن رافع الفعل المضارع وقوعه موقع الاسم ، ويعنى بوقوعه موقع الاسم أن الفعل المضارع إذا وقع فى موضع يجوز لك إزالة الفعل من هذا الموقع وجعل الاسم بدله مرفوعا ، نحو قولك : (يقوم زيد) ألا ترى أنك لو قلت : (أخوك زيد) لجاز ؟ ولذلك لم يرتفع بعد النواصب والجوازم ، لأن الاسم لا يقع بعد شىء فيها .

فأما قولهم : (سيقوم زيد) و (قد يقوم زيد) فرفع الفعل لأنه صار مع قد والسين كالشىء الواحد ، فوقع الفعل مع الحرف موقع الاسم ، وعلى هذا فلا معنى للاعتراض بأن الفعل يرفع بعد حرفى التنفيس وبعد قد والاسم لا يقع بعد شىء من هذه الأحرف .

---

(١) انظر الفوائد الضيائية جـ ٢ ص ٢٣٨ .

(٢) « « « جـ ٢ ص ٢٩٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والدليل على أن حرف التنفيس وقد كالجزء من الفعل قولك : (لسوف يقوم زيد) و (لقد يقوم زيد) ولام التوكيد لا يفصل بينها وبين الفعل المؤكد بفاصل .

وإذا اعترض برفع المضارع بعد أدوات التحضيض ، كقولك : (هلا يقوم زيد) فرأى ابن عصفور أن رفع المضارع بعدها ، لأن الاسم يليها فى اللفظ فى فصيح الكلام ، فيقال : (هلا زيد قام) فروعى فيها ذلك القدر(١) .

وأبو البركات الأنبارى يتناول موضوع (رفع المضارع) مؤيدا رأى البصريين ، فيقول إن العلماء اختلفوا فى عامل الرفع للفعل المضارع ، فذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم وقيامه مقام الاسم عامل معنوى فهو يشبه الابتداء ، وكما أن الابتداء يوجب رفع المبتدأ فكذلك ما أشبهه .

فإن اعترض على هذا بأنه ينتقض بالفعل الماضى ، فإنه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع .

فالجواب أنه لم يرتفع لأن الماضى لم يثبت له إستحقاق جملة الإعراب ، والرفع نوع من الإعراب ، فلم يكن هذا العامل موجباله الرفع ، أما الفعل المضارع فإنه بخلاف ذلك لأنه يستحق الإعراب للمضارعة والمشابهة ، وبذلك يظهر الفرق بين الفعلين .

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن المضارع يرتفع بالزوائد التى فى أوله ، ونعنى بها حروف المضارعة ، وهذا قول الكسائى .

فأما ماذهب الفراء إلى أنه يرتفع لسلامته من عوامل النصب والجزم .

وذهب إليه الكسائى فظاهر الفساد ، لأن حروف المضارعة لو كانت هى الموجب للرفع لوجب ألا يجوز نصب المضارع ولاجزمه مع وجود هذه

---

(١) المقرب لابن عصفور ص ٢٨٥ بتصرف .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الزوائد ، لأن عامل النصب أو الجزم لايدخل على عامل الرفع ، ولما وجدنا المضارع يجب نصبه بدخول النواصب ، وجزمه بدخول الجوازم دل ذلك على أن الزائد ليس هو العامل .

وأما قول الفراء فلا ينفك من ضعف ، وذلك لأن القول به يؤدى إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع ، لأنه قال : لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة ، والرفع قبل النصب والجزم ، فلهذا كان هذا القول ضعيفا(١) .

وكلام الفراء لايؤدى إلى ماقرره الشيخ وهو أن يكون النصب والجزم قبل الرفع ، فلو أنك قلت :(سررت لسلامة الكتاب من الخطأ) و (اطمأننت لسلامة البناء من التصدع) لا يفهم من هذا الكلام وجود الخطأ فى الكتاب ، والتصدع فى البناء أولا ولايدور بخلد إنسان أن الخطأ كان فى الكتاب ثم زال ، والتصدع وجد فى البناء ثم أصلح ، لذلك كان رمى مذهب الفراء بالضعف مردوداً .

كما أننا نقرر أن عوامل النصب والجزم طارئة ، والأصل أن يأتى الفعل عاريا عن هذه العوامل اللفظية ، وهو مجيئه على أول حالاته ، وبذلك يستحق الرفع ، وهو ماذهب إليه الفراء .

وممن ذهب مذهب البصريين فى كون المضارع مرفوعا لوقوعه موقع الاسم ابن يعيش فى شرح المفصل ويعنى بوقوعه موقع الاسم أنه يقع بحيث يصر وقوع الاسم فأنت تقول : (يضرب زيد) فترفع الفعل ، لأنه يجوز لك أن تقول : (أخوك زيد) فتضع الاسم موضع الفعل لأنه موضع ابتداء كلام ، وللمتكلم أن يبدأ كلامه بما شاء من فعل أو اسم ، لذلك يقول الزمخشرى إن مبدأ كلام المتكلم (موضع خيرة فى أى قبيل شاء) .

ويقول ابن يعيش : (وقد توهم أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب أن مذهب سيبويه أن إرتفاعه بمضارعة الاسم ، ولم يعرف حقيقة مذهبه ، وتبعه على ذلك

---

(١) انظر أسرار العربية للامام أبى البركات ص ٢٨ ، ٢٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جماعة من أصحابه ، والصحيح من مذهبه أن إعرابه بالمضارعة ، ورفعه بوقوعه موقع الاسم)(١) .

وذهب بعض البصريين إلى أن عامل الرفع فى الفعل المضارع هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقا وذلك ضعيف ، لأن معنى التعرى العدم ، والعامل ينبغى أن يكون مختصا بالمعمول ، والعدم لا اختصاص له بشىء دون شىء ، لأن نسبته إلى الأشياء كلها نسبة واحدة ، ولهذا لا يصح أن يكون عاملا .

وابن يعيش لا يروق له مذهب الفراء ولا يرضى عنه ، لذلك رأيناه يقول: وزعم الفراء من الكوفيين أن العامل : المضارع الرفع إنما هو تجرده من النواصب والجوازم خاصة .

ويرى أن مذهب الفراء ضعيف لأمرين :

أحدهما : أنه تعليل بالعدم المحض ، والعدم لا يصلح أن يكون عاملا ، لأنه لا اختصاص له بشىء ، والعامل ينبغى أن يكون مختصا - كما سلف - .

الآخر : أن هذا الرأى يقتضى أن أول أحوال المضارع النصب والجزم ، والأمر بعكس ذلك .

وذهب الكسائى إلى أن العامل فى المضارع الرفع ما فى أوله من الزوائد ، لأن المضارع قبلها كان مبنيا وبدخولها صار مرفوعا ، فأضيف العمل إليها ضرورة ، إذ لم يطرأ عليه غيرها حينما صار مضارعا .

وما قاله الكسائى واه ؛ لأن حرف المضارعة بدخوله الفعل يصير من نفس الفعل ، كغيره من الحروف ، وجزء الشىء لا يعمل فى مباقيه ؛ لأنه يكون عاملا فى نفسه ، كما أن عامل النصب يدخل عليه فينصبه ، وعامل الجزم يجزمه مع وجود حروف المضارعة التى عملت الرفع على رأى الكسائى ، ولو كان العمل

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ج ٧ ص ١٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لها فى الرفع مادخـــل على الفعل عامل آخر ، كما لايدخل ناصب على جازم ، ولا جازم على ناصب .

فإن قيـــل لامانع من دخول عامل على آخر كما هو الحال فى دخول (إن) الشرطية على (لم) وكلاهما جازم كما فى قول الله تعالى - : «فإن لم تفعلوا ، ولن تفعلوا فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين »(١) وغلب أحدهما وهو (لم) على الآخر ، فكذلك الحال فى حروف المضارعة، فإنها ترفع الفعل إن كانت وحدها ، فإن دخل ناصب أو جازم كان العمل له .

والرد على ذلك أن (إن) الشرطية بطل عملها بعامل وقع بعدها مجاوراً للمعمول ، بينما حروف المضارعة - فيما زعمتم - بطل عملها بعامل قبلها ، وكلا العاملين لفظى ، فظهر الفرق بين الحالتين .

فإن قيل : إن ماذهبتم إليه وهو ارتفاع المضارع بوقوعه موقع الاسم معترض بأنكم ترفعون المضارع بوقوعه موقع الاسم مرفوعا ومنصوبا ومجروراً ، نحو : زيد يعلم ، وظننت زيدا يعلم ، ومررت برجل يعلم ، فلم لم يختلف إعراب الفعل باختلاف إعراب الاسم الذى حل الفعل محله ؟

والجواب عن ذلك أن رفع الفعل يكون بوقوعه حيث يصح وقوع الاسم، وهذا شىء لا اختلاف فيه ، وأما اختلاف إعراب الاسم فراجع إلى اختلاف العوامل الداخلة عليه .

فإن قيل : لم كان وقوع المضارع موقع الاسم موجبا رفعه دون نصبه أو جزمه ؟ فالجواب أن وقوع المضارع موقع الاسم يشبه الابتداء فى كونه عاملا غير لفظى ، لذلك عمل عمل الابتداء وهو الرفع(٢) .

---

(١) سورة البقرة آية ٢٤ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش جـ ٧ ص ١٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وابن مالك يرى رأى الفراء وموافقيه فى رفع الفعل المضارع فيقول :

ارفـــع مضارعا إذا يجرد من ناصب وجازم كتسعد

وقد اختار ابن مالك ماذهب إليه الفراء لسلامته من النقض ، بخلاف مذهب البصريين فإنه ينتقض بكثير من الأساليب التى يستعمل فيها المضارع ، ولا يصح أن يكون حالا فيها محل الاسم من نحـــو قولهم : (هلا تفعل) و (جعلت أفعل) ، وبنحو : (مالك لاتفعل) لأنه لم يسمع وقوع الاسم بعد (مالك) ، وإن كانت الجملة فى تأويله ، لأنها حال ، أى : أى شىء ثبت لك حالة كونك غير فاعل ، فلو قلنا برأى البصريين لكان الفعل فى هذه المواضع مرفوعا بلا رافع ؛ لأن الاسم لايقع فى شىء مما ذكرنا ، وبذلك يبطل القول بمذهب البصريين ، ويصح القول بأن رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم .

ونريد بالتجرد استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا من لفظ يقتضى تغييره ، وبهذا يكون أمرا وجوديا لا عدميا فلا مجال للاعتراض .

والمرادى يقول : إنه يجب رفع المضارع المعرب إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم ، ويرى أن ابن مالك اختار هذا المذهب لسلامته من النقض بنحو : (هلا تفعل)(١) .

وابن هشام يرى أن رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم ، وفاقا للفراء ، لاحلوله محل الاسم خلافا للبصريين ، لانتقاضه بنحو : (هلا تفعل) .

ويأتى ابن الناظم موافقا اختيار أبيه (ابن مالك) فيرى أن الناصب للمضارع تجرده من الناصب والجازم ، وهو قول الكوفيين ، وهو الصحيح(٢) .

---

(١) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى جـ ٣ ص ٢٧٧ .

(٢) راجع توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك للمرادى جـ ٤ ص ١٧٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وابن الناظم ينسب هذا القول إلى الكوفيين عامة ، وإن كان الرأى فى الحقيقة لحذاق الكوفيين منهم الفراء ، فكأنه اعتبر الفراء هو مدرسة الكوفة بعلمائها وشيوخها لسداد رأيه وفكره وكأن غير هذا الرأى من آراء الكوفيين، كرأى الكسائى وثعلب لا وزن له ، ولا التفات إليه ولا أهمية له ، لذلك كان مصيره التنكر والإهمال .

وبعد أن اختار ابن الناظم رأى الفراء ، ناقش رأى البصريين فيما ذهبوا إليه من أن الرافع للمضارع وقوعه موقع الاسم ، لأنه إن كان الأمر على ذكروا فلا يخلو إما أن يريدوا وقوعه موقع الاسم بالأصالة ، سواء جاز وقوع الاسم فيه ، نحو : (يقوم زيد) أو منع منه الاستعمال ، كما فى نحو : (جعل زيد يفعل) .

وإما أن يريدوا أن الرافع وقوعه موقعا للاسم مطلقا .

فإن أراد البصريون الأول فهو باطل يرفع المضارع بعد (لو) وحروف التحضيض ، لأن هذه المواقع لا تكون للاسم بالأصالة .

وإن أرادوا أن رافع المضارع وقوعه موقع الاسم مطلقا فهو باطل أيضا، لعدم رفع المضارع بعد (إن) الشرطية ، لأن هذا الموضع صالح للاسم بالجملة، كما فى قول الله ـ تعالى ـ : « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره »(١) فلو كان رافع المضارع وقوعه موقع الاسم مطلقا لما وقع بعد (إن) الشرطية إلا مرفوعا ، واللازم غير جائز ، فالملزوم كذلك(٢) .

والحق أن وقوع الاسم بعد (إن) الشرطية ليس على الحقيقة ، لأن هذا المقام للفعل ، لأن (إن) الشرطية لا يليها إلا الفعل مذكوراً أو محذوفا ، كما ذهب إلى ذلك البصريون ، ففى قول الله ـ تعالى ـ : « وإن أحد من المشركين استجارك »

---

(١) سورة التوبة آية ٦ .

(٢) راجع شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٦٦٤ ، ٦٦٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ارتفع الاسم (أحد) بتقدير فعل ، لأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لا يكون معمولا لذلك الفعل .

ولا يجوز أن يكون الاسم معمولا للفعل المتأخر، كما رأى ذلك الكوفيون، لأن تقديم الفاعل على الفعل جائز فى مذهبهم وليس هذا بجائز عن البصريين ؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه(١) .

والقائل بارتفاع الاسم بعد (إن) الشرطية بالابتداء هو الأخفش ، وهو لا يوافق البصريين فيما ذهبوا إليه من أن المضارع يرتفع بوقوعه موقوع الاسم.

ونخرج من ذلك بأنه إذا لم يقدر للاسم بعد (إن) الشرطية فعل يرفعه يكون مرفوعا بلا رافع ، وهذا لا يجوز .

و (لو) كذلك لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مقدراً ، فإن وليها اسم كان معمولا لفعل محذوف، وهذا الاسم قد يكون مرفوعا ، يفسره ما بعده كقول عمر ـ رضى الله عنه ـ : (لو غيرك قالها يا أبا عبيدة) ، وكقولهم : (لو ذات سوار لطمتنى) التقدير : لو قالها غيرك ، ولو لطمتنى ذات سوار .

وقد يكون منصوبا ، نحو : (لو زيدا رأيته أكرمته) فزيدا مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده .

وقد يكون خبرا لـكان محذوفة ، نحو : (التمس ولو خاتما من حديد) وكقول الشاعر :

لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل

أى : ولو كان ما تلتمسه ، ولو كان الباغى .

أو اسم هو فى الظاهر مبتدأ ، وما بعده خبر ، كقوله :

لو بغير الماء الماء حلقى شرق كنت كالغصان بالماء اعتصارى

---

(١) انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف جـ ٢ ص ٦٠٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واختلف فى ذلك ، فقيل : هذا الكلام محمول على ظاهره ، والجملة الاسمية جاءت بعد (لو) شذوذا مثل مجيئها بعد (هلا) التحضيضية فى قول الشاعر :

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة إلى ، فهلا نفس ليلى شفيعها

وقال الفارسى : هو من النوع الأول، والأصل : (لو شرق حاقى هو شرق) فحذف الفعل أولا (شرق) والمبتدأ آخرا (هو) .

وتقع (أن) بعد (لو) كثيرا ، كقوله ـ تعالى ـ : « ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيراً لهم »(١) وموضع (أن) وما بعدها رفع عند الجميع ، ولكن اختلفوا .

فسيبويه يقول : إن المصدر المؤول مرفوع على الابتداء ، ولايحتاج إلى خبر ، لاشتمال صلة (أن) على المسند والمسند إليه ، و(أن) تختص بالوقوع بعد (لو) من بين الحروف المصدرية ، كما اختصت (الحين) بالنصب بعد (لات) .

وقيل : المصدر المؤول من (أن) وما بعدها مرفوع على الابتداء ، والخبر محذوف .

وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أن المصدر المؤول فى محل رفع على الفاعلية ، والفعل مقدر بعد (لو) ، أى : ولو ثبت أنهم صبروا .

ورجح هذا الرأى لأن فيه إبقاء (لو) على الاختصاص بالفعل(٢) .

وإذا كانت (لو) تختص بالدخول على الفعل، فما رافع المضارع الواقع بعدها فى قوله :

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبسب
لظل صدى صوتى وإن كنت رقة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

---

(١) سورة الحجرات آية ٥ (٢) انظر مغنى اللبيب ج ١ ص ٢٦٩، ٢٧٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقوله :

لا يلفك الراجيك إلا مظهرا خلق الكرام ، ولو تكون عديما

وما الذى رفع المضارع بعد (لولا) فى قول الله ـ تعالى ـ : « لولا تستغفرون الله »(١) ؛ و(لولا) فى الآية حرف تحضيض بمنزلة (هلا) وكلاهما يختص بالدخول على الفعل ، ولذلك كان الفعل مقدرا بعد (هلا) فى قول الشاعر :

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة إلى فهلا نفس ليلى شفيعها

وهو (كان) واسمها ضمير الشأن .

ولذلك كان القول بأن المضارع يرتفع لقوعه موقع الاسم مدفوعاً بمثل هذه الحالات التى لا يقع فيها الاسم كما هو مقرر عند البصريين .

بعد هذا العرض لآراء النحويين فى (عامل الرفع فى الفعل المضارع) أرى أن أقف عند بعض الأمور ، ومنها : قول البصريين بأن السين وسوف كالجزء من الفعل المضارع ، بدليل دخول لام الابتداء على (سوف) والأصل أن تدخل اللام على الفعل ، فلو لم يكن حرف الاستقبال كالجزء من المضارع لما دخلت عليه اللام .

وهذا الادعاء غير مسلم به ؛ لأن لام الابتداء ـ فى هذه الحالة ـ ليست داخلة على الفعل ، وإنما هى داخلة على مبتدأ محذوف ، كما فى قول الله تعالى ـ : « وللآخرة خير لك من الأولى ، ولسوف يعطيك ربك فترضى »(٢) ، فاللام فى قوله : (وللآخرة) هى لام الابتداء جىء بها التأكيد مضمون الجملة ، وكذلك اللام فى (ولسوف) على إضمار مبتدأ ، أى : ولأنت سوف يعطيك ربك)(٣) .

---

(١) سورة النمل آية ٤٦ . (٢) سورة الضحى آية ٤ ، ٥

(٣) انظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٨٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولو كانت لام الابتداء غير داخلة على مبتدأ محذوف ، وكانت داخلة على (سوف) كما قالوا ، فإن ذلك لا يجعل (سوف) بمنزلة الجزء من الفعل ، بدليل أن أدوات الجزم تختص بالمضارع وقد رأينا أن همزة الاستفهام تدخل على (لم) فلو صح ما ادعاه البصريون لجاز لنا أن نقول : إن (لم) الجازمة كالجزء من المضارع .

كما أن (ال) المعرفة تدخل على الأسماء ، وهى ألصق بالاسم من حرف الاستقبال بالمضارع بدليل أن العوامل تتخطاها ، ولا نقول إنها كالجزء من الاسم ، فكيف يقال ذلك فى حرف الاستقبال مع ما بينه وبين (ال) من فارق فى شبه الجزئية وفى الاستعمال .

ومما يستحق الوقوف رد البصريين على أن الاسم لا يقع فى صلة الموصول نحو : (جا الذى يقوم) ، فلا يمكن وضع اسم موضع (يقوم) وقد ردوا قائلين : إن الفعل (يقوم) وقع موقع (قائم) ، لأنه يمكن أن يقال : (جاء الذى قائم هو) على أن تكون (قائم) خبرا مقدما ، والضمير (هو) مبتدأ مؤخر .

والرضى فى شرحه على الكافية ينحو هذا النحو ، ويلجأ إلى هذا التقدير مناصرا مذهب البصريين ، فيقول : وتلك الاعتراضات مثل : إنه يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة ، نحو : الذى يضرب ، وفى نحو : سيقوم ، وسوف يقوم ، وفى خبر كاد ، نحو : كاد زيد يقوم ، وفى نحو : يقوم الزيدان .

ويمكن الجواب عن نحو الذى يضرب ، ونحو : يقوم الزيدان ، بأن يقال : هو واقع موقعه ، لأنك تقول : (الذى ضارب هو) على أن (ضارب) خبر مبتدأ مقدم عليه ، وكذا : قائمان الزيدان . ويكفينا وقوعه موقع الاسم ، وإن كاد الإعراب مع تقديره اسما غير الإعراب مع تقديره فعلا »(١) .

(١) شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٢٣١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والرضى فى هذا يتبع المذهب البصرى . ويتكلف ماتكلف القوم مع ماعرف عنه من دقة ، واستقلال فى الرأى ، ولذلك رأيناه يقول قبل هذا : « قوله : (يرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم نحو : يقوم زيد) هذا وإن لم يصرح بأن عامل الرفع هو التجرد عن العوامل ، كما هو مذهب الفراء كالإيماء إلى ذلك المذهب ، ولعل اختيار الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين »(١) .

وإذا كان مذهب الفراء قد سلم من الاعتراضات التى أحاطت بمذهب البصريين باعتراف الرضى كان أحرى بالقبول ، وأولى بالاعتماد عليه والأخذ به ، ولا داعى إلى هذا التكلف فى تقدير التراكيب ، التى يجفوها الطبع السليم ، ولا تعرف لها العربية نظيرا فى نثر أو نظم . وكيف يكون هذا من قوم يضعون الضوابط والقواعد العربية لغة القرآن ؟!

ولا أدرى لماذا قدروا : جاء الذى ضارب هو ، وكان باستطاعتهم أن يأتوا باستكمال آخر له نظائر فى فصيح الاستعمال ، فمثلا إذا قلت : (جاء الذى يفهم أخوه) من الممكن أن يقال : (جاء الذى فاهم أخوه) على التقديم والتأخير ، والأصل : (جاء الذى أخوه فاهم) وبهذا يمكن الاستدلال ، ويحسن الاستعمال .

ومما يجب الوقوف عنده القول بأن الأصل فى أخبار أفعال المقاربة أن يكون اسما ، أو بأن وقوع خبر (عسى) اسما من الرجوع إلى الأصل المرفوض .

بهذا قيل ، ولا ينهض أن يكون حجة للبصريين ، لأنه إذا كان مرفوضا فكيف يستدل به على أن الفعل وقع فى مكانه وحل محله ، ووقوعه قبيح فى الاستعمال ، ومن ذلك الشاعر :

أكثرت فى العذل ملحا دائما لاتكثرن إنى عسيت صائما

---

(١) شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٢٣١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقول تأبط شرا :

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

والبيت الأول يخرج على أن (عسى) فعـــل تام ، وليس فعلا ناقصا ، والكلام هنا خبر لا إنشاء والدليل على خبريته وقوعه خبر لإن ، وخبر (إن) لايكون إنشاء ، لاتقول : (إن زيدا قم) أو (إن عمرا هل قام) ؛ لأنه فى الأصل كان خبرا للمبتدأ ، وخبر المبتدأ لايكون جملة إنشائية .

ومما يدل على خبرية هذا الكلام أنه يحتمل التصديق والتكذيب ، وعلى هذا فالمعنى : إنى رجوت أن أكون صائما، فصائما خبر لكان المحذوفة، والمصدر المؤول من (أن ومادخلت عليه وقع مفعولا للفعل (عسى)، وحذف (أن) والفعل جائز عند سيبويه إذا قام الدليل على هذا الحذف ، ومن ذلك مارواه سيبويه من قولهم : (من لد شولا فإلى إتلائها) أى :من لد أن كانت الناقة شولا.

ومن مجيء (عسى) فعلا خبريا قول الله ـ تعالى ـ : « قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا »(١) فهل للاستفهام، والاستفهام من قبيل الطلب، فلا يصح دخوله على الجملة الإنشائية ، والمعنى قد طمعتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا ، فالاستفهام يراد به التقدير كما جاء فى قول الله ـ سبحانه ـ : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا »(٢) وقيل . إن هذا البيت مجهول القائل ، ولم ينسب إلى أحد ، فيسقط به الاستدلال .

وإذا قلنا بهذا الرأى أسقطنا الاستدلال بكثير من الشواهد التى لا يعرف قائلها ، وعلى هذا فلا يصح الاستشهاد بنحو خمسين بيتا من الشعر مجهولة القائل فى كتاب سيبويه ، ولاقائل بذلك(٣) .

---

(١) سورة البقرة آية ٢٤٦ . (٢) سورة الإنسان آية ١ .
(٣) انظر هامش شرح المفصل ج ٧ ص ١٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وابن هشام يقول : إن مجيء المضارع مجردا من (أن) بعد (عسى) قليل نحو : (عسى زيد يقوم) .

وأقل من ذلك وقوع الاسم المفرد خبرا لعسى ، نحو : (عسى زيد قائما) ومنه قول الشاعر :

أكثرت فى العذل ملحا دائما لاتكثرن إنى عسيت صائما

وقولهم : (عسى الغوير أبؤسا) .

ويقول ابن هشام بعد ذكر البيت والمثل : (كذا قالوا) ويستفاد من هذا التعبير أن ابن هشام لا يوافق القائلين بأن خبر (عسى) قد يقع اسما مفردا ، لذلك رأيناه يقول : « والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر ، أى : أن يكون أبؤسا ، وأن أكون صائما ؛ لأن فى ذلك إبقاء على الاستعمال الأصلى ، ولأن كونه المرجو كونه صائما ، لا نفس صائم »(١) .

وأما قول تأبط شرا :

فأيت إلى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

فالرواية الصحيحة للبيت :

فأبت إلى فهم ولم أك آيبا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

فالفعل (أكن) وليس (كاد) وهى رواية المرزوقى ، الذى يعقب على إختيار صاحب الحماسة قائلا :

« ولا أدرى لم أختار هذه الرواية؟ ألأن فيها ما هو مرفوض فى الاستعمال شاذ ؟ أم لأنه غلب فى نفسه أن الشاعر كذا قاله فى الأصل ؟ وكلاهما لا يوجب الاختيار ، على أنى قد نظرت فوجدت أبا تمام قد غير كثيرا من ألفاظ البيوت

---

(١) انظر مغنى اللبيب لابن هشام جـ ١ ص ١٥٢ ، ١٥٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التى اشتمل عليها هذا الكتاب ، ولعله لو أنشر الله الشعراء ، الذين قالوها لتبعوه وسلموا له .

ويروى :

« ولم آل آيبـــا »

والأول أحسن(١) ، وعلى هاتين الروايتين لاشاهد فى البيت على ماذهب إليه البصريون . ويمكن القول على صحه رواية (وما كدت آيبا) أن استعمال الاسم هنا وفى قول الآخر :

أكثرت فى العذل ملحا دائمـا لا تكثرن إنى عسيت صائمـا

مما ألجأت إليه الضرورة الشعرية .

وعلى كل فاستعمال الاسم فى موضع الفعل فى البيتين وفى المثل (عسى الغوير أبؤسا) جاء على الأصل المرفوض فى الاستعمال ، وبهذا لايصح الاستناد إليه فى تقرير قاعدة .

وأما قول الله ـ تعالى ـ : « فطفق مسحا بالسوق والأعناق »(٢) فليس مما نحن فيه ، لأن المصدر (مسحاً) ليس خبر الفعل الشروع (طفق) ولكن الخبر محذوف لدلالة المصدر عليه والتقدير : (فطفق يمسح مسحا) .

وبناء على مانقرر تبدو حجة البصريين واهية، وهى القول بأن الأصل فى أخبار (أفعال المقاربة والشروع) أن تكون أسماء ، وإذا كان الأمر كذلك فلا يكون الفعل فى هذا المقام واقعا موقع الاسم ، وقد جاء الفعل مرفوعا ، فما الذى رفعه ؟

بعد أن انتهينا من آراء النحويين فى رافع الفعل المضارع كان علينا أن نبين الرأى الذى اخترناه ، ورضينا عنه ، إنصافا للحق ، وأمانة للعلم ، دون ماتعصب

---

(١) شرح ديوان الحماسة للمرزوقى جـ ١ ص ٨٣ ، ٨٤ .

(٢) سورة ص آية ٣٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أو هوى ، والرأى الذى أطمئن إليه وأرجحه هو رأى الفراء ومن معه القائل بأن رافع المضارع هو تجرده من الناصب والجازم لا رأى جمهور البصريين الذى ذهب إلى أن رافع المضارع وقوعه موقع الاسم لكثرة مالاحقه من اعتراضات كانت بمثابة النقض والهدم لهذا الرأى ، وكان رد البصريين على هذه الاعتراضات من الوهن والضعف بحيث لايقوى على المواجهة والصمود.

وفى رأيى أن ماذهب إليه الأخفش وهو القول بأن رافع المضارع تعريه من العوامل اللفظية مطلقا ليس ببعيد عما ذهب إليه الفراء .

أما القول بأن المضارع ارتفع بالمضارعة فهذا مردود بأن المضارعة سبب للإعراب ، وليست عاملا للرفع ، كما أن المضارعة ملازمة للفعل رفعا ونصبا وجزماً ، وإذا كان الأمر كذلك كان المضارع فى حالة النصب والجزم له عاملان : المضارعة وتطلب رفعه ، والناصب أو الجازم ويطلب نصبه أو جزمه ، وهذا مرفوض .

ورأى الكسائى القائل بأن ارتفاع المضارع بأحرف المضارعة مردود كذلك ، لأن أحرف المضارعة تلازم المضارع رفعا ونصبا وجزما ، ولهذا يعترض على هذا الرأى بما اعترض به على سابقه .

أما رأى الأعلم القائل بأن رافع المضارع هو الإهمال ، فإن أريد بالإهمال التجرد من عامل الجزم أو عامل النصب كان قريبا من الرأى الأول ، وهذا رأى أبى حيان فى مذهب الأعلم .

وإذا أراد بالإهمال معنى العدم بمعنى أنه لاعامل مطلقا ، فهذا كلام لايقبل وقد قال بمثل ذلك فى رفع (إبراهيم) فى قول الله - تعالى - : « قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم »(١) فقال إن (إبراهيم) ارتفع بالإهمال لأنه لم يتقدم عليه عامل يؤثر فى لفظه لأن القول لايؤثر إلا فى المفرد المتضمن معنى الجملة ، فيبقى مهملا ، والمهمل إذا ضمه إلى غيره ارتفع كالأعداد : واحد اثنان ثلاثة.

(١) سورة الأنبياء آية ٦٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد حمل عليه الألوسى ، ورماه بالجهل لقوله بهذا الرأى فى إعراب كلمة (إبراهيم)[1] .

وإذا كانت هذه الآراء بين واه هزيل ، ومعترض أثخنه الانتقاد ، وزلزله النقض ، ولم يسلم من هذا وذاك إلا رأى الفراء ، لذلك كان جديرا بالتقدم ، حريا بالتصدر ولا معنى للاعتراض بأن (التجرد) أمر عدمى ، والرفع أمر وجودى فكيف يكون العدم سببا فى الوجود ؟

والرد على ذلك أن التجرد ليس أمر عدميا كما قيل ، لأنه يراد به مجىء المضارع واستعماله على أول حالاته ، والمجىء أمر وجودى لا أمر عدمى .

ولئن صح الاعتراض بذلك لكان من الممكن أن يفهم من تعريف المبتدأ بأنه : الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، أن يفهم سبق وجود العوامل اللفظية كأنه وكان على حالة الابتداء ؛ لأنه قيل فى التعريف (العارى من العوامل) معنى هذا أنها كانت ثم زالت ، ولا قائل بذلك ، فلا معنى للقول بأن التجرد أمر عدمى ، والقول ماقال الفراء ، والحق أحق أن يتبع .

هذا وبالله التوفيق ؟

---

(١) انظر روح المعانى للألوسى جـ ١٧ ص ٥٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner